

## بنية التكامل الاقتصادي ونظرياته

تقوم فلسفة التكامل الاقتصادي على بناء شعور قوي ومستمر بالانتماء لهذا الكيان الأكبر، لذا تناولت العديد من أدبيات علم الاقتصاد موضوع التكامل من خلال تحليلات لأهم الرواد أمثال "فاينر" و"بيلا بلاسا"، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود مصالح اقتصادية جماعية مشتركة بين الدول المتكاملة حيث تتميز هذه المصالح بالترابط والتشابك، وتسم بالدوام والاستقرار، وتؤدي إلى توثيق الروابط بين بلدان الأعضاء في هذا التجمع التكاملي، فهذا الأخير يحقق للدول المتكاملة العديد من المزايا، لكن قيامه قد ينتج مجموعة من المزايا من جهة ومن جهة أخرى، قد تنجر عن قيامه عدة مشاكل قد تعيق من استمراره.

### أولاً: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق العديد من المزايا والمنافع للدول الأعضاء، فهو بذلك يعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي ودعم الميزة التنافسية واتساع حجم السوق، ومن أبرز أهداف التكامل الاقتصادي ما يلي:

- 1- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
- 2- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات :  
إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.  
إجراءات تتعلق بالإشراف وتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.
- 3- تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحنى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية.
- 4- تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضاً نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنظمين ببعضهم البعض.
- 5- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دوراً فاعلاً في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أولي إلى صناعي متقدم.

- 6-إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج.
- 7-زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية كبرى، وهذا لمواجهة القوى العظمى في العالم.
- 8-تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- 9-تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة لها إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي.
- 10-تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.
- 11-تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة، إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج.
- من خلال عرضنا لأهداف التكامل الاقتصادي يمكن للدول المتكاملة تحقيق مزايا اقتصادية كبيرة، إذ تسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفورات الحجم الكبير، فهي أهداف استراتيجيه أكثر من كونها أهداف هيكلية وبالتالي أهداف التكامل تتدرج مع تدرج مراحل ومستوياته بين أهداف أولية ثم وسيطية إلى أهداف نهائية.

### ثانيا: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التكامل نظرا لأهميته فأولت حيزا وافرا في محاولة منها لوضع إطار نظري، فتباينت النظريات الفكرية المفسرة له، وتعد نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي، حيث تقوم هذه النظرية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي والذي يعد نواة الفكر وأساس تحليل التكامل والذي يرجع في أصوله إلى كتابات " فينر" في 1950

## الفرع الأول: النظريات السياسية للتكامل الاقتصادي

تعددت النظريات السياسية المفسرة لقيام التكامل الاقتصادي، واختلفت باختلاف منهجها وهي كالتالي:

### أولاً: النظرية الاتحادية أو الفيدرالية

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، وبرزت نقاطها ما يلي:

- 1- تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في الطرح الفيدرالي.
  - 2- ترى هذه النظرية أن التكامل يتم من منطلق مؤسساتي يقوم على أساس معياري، أي أن ضمان الأمن والتعاون بين الدول يعتمد على دور هذه المؤسسات الفيدرالية.
  - 3- تهدف النظرية إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، تتولى شؤونه سلطة محل السلطات القطرية في الشؤون الاتحادية.
  - 4- ينصب التفكير أساساً حول إقامة دولة اتحادية، على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد فيه، بدرجة عالية من التشابك في المصالح.
- فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة جان مونييه، أرت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن الديجوليين لم تشاطرها الرأي وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

### ثانياً: النظرية التعاملية

ومن أبرز نقاط هذه النظرية ما يلي:

- 1- تعتمد هذه النظرية على منهج تعاملي كمتغير محدد في تفسير التكامل، فهذا المنهج يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية بالتكامل، دون التزام بأطر مؤسسية معينة.

وجوب التدرج في التكامل كبديل

- 2- "Karl Deutsch" يرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم "كارل دويتش" للتحويل المباشر إلى الوحدة السياسية، بدءاً بالنواحي الأقل إثارة للخلاف وتجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول مما يفقدها لسيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق.
- 3- إن منهج هذه النظرية يتفادى الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفياً بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

### ثالثاً: النظرية الوظيفية الأصيلة

ومن أبرز نقاط هذه النظرية ما يلي:

1-ترتبط هذه النظرية بإسهامات " ديفيد ميت ا رني "وتقوم فكرة ميت ا رني على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية، والجوانب الوظيفية في عملية التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الإتحاد السياسي.

2-تعتمد هذه النظرية على الخيار الوظيفي كوسيلة بديلة للتكامل، الذي قام باقتراحه " ميت ا رني"، هذا المنهج يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية .

3-ترتكز هذه النظرية على المتغيرات غير السياسية للتكامل وتستخدم هذه المدرسة في إطارها الفكري من تجرب منظمة الفحم والصلب الأوروبية التي تأسست سنة 1951

#### ربعا:النظرية الوظيفية الجديدة

لقد ساهمت الانتقادات التي وجهت للنظرية الوظيفية السابقة، بفتح المجال لأفكار جديدة أطلق عليها اسم الوظيفية الجديدة، ومن ابرز نقاط هذه النظرية ما يلي:

يشغل البعد المؤسسي فوق الوطني موقعا محوريا في منهج هذه النظرية، حيث جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد ، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

#### الفرع الثاني: النظريات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

إن الشكل الذي أخذ اهتماما كبي ا ر في الجوانب التحليلية المختلفة لنظريات التكامل الاقتصادي، هو نظرية الاتحاد الجمركي والتي تعتبر نواة الفكر وأساس التحليل للتكامل الاقتصادي، وبعد إضافة لها آراء أخرى للمفكرين تطورت لتصبح نظرية حديثة للتكامل الاقتصادي، وتقوم هذه النظريات الاقتصادية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي، من خلال دراسة الآثار الاستاتيكية والآثار الديناميكية الناتجة عنه.

#### أولا:نظرية الاتحاد الجمركي ( الآثار الاستاتيكية)

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار الاستاتيكية المترتبة على إقامة اتحاد جمركي، حيث يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الباحث " جاكوب فاينر " (Jacob Viner)

وأعماله الرائدة وآخرين مثل : " (Libsey) و"ليبسي" (Mead) و"ميد" (B. Balassa) عام 1950 ، بعده  
أضافت أراء "بيلا بلاسا

حيث تنتج هذه الآثار الاستاتيكية بسبب زوال الحواجز التجارية داخل التكامل بشكل عام وعلى وجه  
الخصوص داخل الاتحاد الجمركي، ولقد ميز "فاينر" بين نوعين من هذه الآثار وهي:

1- أثر إنشاء التجارة: ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح  
بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محليا، وبالتالي  
يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية،  
ونتيجة

لذلك يحدث أمران :

\* خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض هذا  
النقص

\* استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز في الاستيارد لما  
يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي؛

2- أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما تُستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي،  
بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد، وهذا الأثر يخفف الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين  
أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد

إن الأثر الإنشائي (إنشاء التجارة) والأثر التحويلي يغطيانه جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد  
من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة حيث أورد "بالاسا: " أن الأثر الإنتاجي الإيجابي هو  
انخفاض التكاليف نتيجة تحويل الشراء من بلد عالي التكلفة إلى بلد منخفض التكلفة (إنشاء التجارة)،  
ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأثر الإنتاجي السلبي يرد به التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في  
البلد العضو بدلا من إنتاجها في البلد الغير عضو (تحويل التجارة)، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد  
من المنتج (المنخفض التكلفة إلى المنتج) الشريك (ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو  
خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار  
الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها، أي بمعنى أن قيام الاتحاد الجمركي يؤدي إلى حدوث الأمرين معا، الأثر  
الإنشائي والتحويلي للتجارة، و من أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب  
مقارنة أثر إنشاء التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا طغى أثر إنشاء التجارة على أثر تحويل التجارة فإن  
إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى (توزيع أكفئ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد العضو للرفاهية  
الاقتصادية.

وهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها "فاينر" يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو

الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن إنشاء التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى؛

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي: تقليل التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش؛ يؤدي الاتحاد الجمركي إلى إنشاء موقف تفاوضي قوي لأعضاء الاتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي

### ثانياً: النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية)

يلاحظ أن التحليل السابق في النظرية التقليدية تركز فقط على الآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي حيث تعمل الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول، وهذا ما أشارت إليه هذه النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي، من خلال دراسته أثر تلك العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية:

**1. وفورات الحجم:** إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة، في حين عند تشكيل الاتحاد تتخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتارب منه مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها، ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة كزيادة النشاط الاقتصادي الصناعي للدولة وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبالتالي زيادة الفرصة للمشاركة الإنتاجية؛

**2. الوفورات الخارجية:** يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشرة بين

المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد وتحقق على المدى القريب إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين والعمال الأكفاء والمهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيلة إضافة إلى هذه الآثار، هناك مجموعة أخرى من الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي وتمثل في :

3. **زيادة درجة المنافسة:** إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، لأن المنافسة بين الشركات في داخل الاتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية.

4. **الحافز على الاستثمار:** مما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق، كما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يسمح بخلق العديد من الفرص الاستثمارية المحلية والأجنبية، كما أن تشجيع الاستثمار يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريع استثمارية داخل الاتحاد الجمركي لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية وهذا ما يسمى بـ "مصانع التعريف الجمركية".

5. **تقليل المخاطر والشكوك:** ينتظر أن يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعاً من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل، كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية، وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة.

### مشاكل التكامل الاقتصادي وتكاليفه

يمنح التكامل الاقتصادي مزيداً من أرباحاً مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب وتكاليف، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:

1- تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أعلى من دولة عضو؛

2- الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية؛

3- انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوماً مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم،

حيث تصبح أرخص مما لو استوردها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان) وهو ما يطرح النقائص التي تعترى قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراء والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمارات وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة؛

4- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع؛

5- انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي

6- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته، حيث يجب احتارم عدد معين من القواعد وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ؛

7- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء، واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل، يؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل، يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها، وبالتالي يمكن القول، أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل

إذن فهذه المشاكل الأخيرة تخص بدرجة أكبر الاتحاد الجمركي إذ تعيق من قيامه من خلال:

أ/ مشكل التعريف الموحدة: من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا يرجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريف موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعاتها المحلية، ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

ب: مشكل الحماية الجمركية: اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي



يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية. من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، فوجود مثلا أسعار الضرب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.